



مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار

المجلد الرابع عشر، العدد الثاني 2024

ISSN:2707-5672

إثر حلف بغداد في العلاقات العراقية - المصرية

أ.د. حسن علي عبد الله¹

أ.م.د. ساهرة حسين محمود²

¹ قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، القادسية، العراق

² قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، العراق

المخلص

تعد دراسة العلاقات العربية - العراقية في غاية الأهمية، إذا كان الهدف منها الوقوف عند نقاط الاتفاق والافتراق فيما بينهم، إلا أن العلاقات العربية-العراقية، لم تتحد في يوم ما، حتى أصبح يعتقد أن المشروع الوحدوي وهمي لا يمكن تحقيقه، وكل المحاولات في الكتابة عن المشاريع الوحدوية لم تصل إلى السبب الذي جعل المشروع الوحدوي هدف بعيد المنال. إن أهمية اختيار موضوع إثر حلف بغداد في العلاقات العراقية - المصرية، لأنه محطة بارزة، من الممكن القياس عليها في فهم المؤثرات في العلاقات العربية؛ فتم اختيار أهم بلدين في المجموعة العربية من حيث الموارد البشرية والحضارية.

الكلمات المفتاحية: حلف بغداد، العلاقات العراقية - المصرية، مشروع الوحدة، المؤثرات العربية، المحطات العربية

Impact of the Baghdad Pact on Iraqi-Arab Relations

Hassan Ali Abdulla¹
Sahar Hussein Mahmoud²

¹Dept.of History, College of Education, University of Kadisyah, Iraq

² Dept.of History, College of Arts, University of Basrah, Basrah City, Iraq

Abstract

The study of Iraqi-Arab relations is of great importance, especially if the goal is to identify the points of agreement and disagreement between them. However, Iraqi-Arab relations have never been united, to the point that it is believed that the unification project is an illusion that cannot be achieved. All attempts to write about unification projects have not reached the root cause of why the unification project is a distant goal.

The importance of choosing the topic of the impact of the Baghdad Pact on Iraqi-Arab relations is that it is a landmark that can be used to understand the influences on Arab relations. Some countries in the Arab group were chosen based on their human resources and civilization.

Keywords: Baghdad Pact, Iraqi-Arab relations, unification project, Arab influences, Arab landmarks Structure

المقدمة

حمل المبحث الأول عنوان قراءة في جذور العلاقات العراقية - المصرية حيث تم التطرق إلى جذور العلاقات والوقوف عند أبرز المحطات التي تازمت العلاقة بينهما أو محطات أخرى ، كانت عامل توحيد وتقارب إلا أننا سنلاحظ طيلت المدة قيد البحث لم نلاحظ هناك عامل تقارب بينهما بل كانت نقاط الأفتراق أكثر من نقاط الأقتراب ، وأجمالاً لم تبرز لنا أي محطة إيجابية في تقارب البلدين لتحقيق الوحدة و برزت إلى السطح المحطات التي ساهمت في تأزم العلاقات العراقية - المصرية ومن أبرز نقاط الأفتراق القضية الفلسطينية ؛ وتحولت القضية من محطة جمع الأطراف إلى الأفتراق بإسم القضية ، أما المحطة الثانية مثل الصراع على سوريا نقطة مفصلية في العلاقات العراقية - المصرية ولكل منهما وجهة نظر في الأبتعاد عن الجانب الآخر، حيث ندرك أن مصر سعت لبقاء العراق منفرداً ولا يمكن الأتحاد مع أي دولة لأن ذلك قد يحقق الأمال في تحقيق الحلم الكبير .

حمل المبحث الثاني عنوان حلف بغداد وإثره في العلاقات العراقية - المصرية حيث يعد الحلف متغير جديد في الساحة العربية ، وكان التنافس بين أهم دولتين في المجموعة العربية . وبرزت في هذه المرحلة الجديدة فلسفات في السياسة الخارجية مثلاً مصر وفي أعقاب أنقلاب 23 تموز/ يوليو فيها تبنت فلسفة عدم الألتزام إلى الأتحاف وباي ثمن كان .أما الجانب العراقي أعتبر أن الأتحاف هي الطريق الأسلّم وحاول كلا الفريقين كسب الآخر ، إلا أنهما لم يتفقى في ذلك وكل منهما بدا يهياً نفسه للتطورات ، التي قد يفرزها موقفه من سياسة الأتحاف ؛ وفي الأخير نستطيع القول لقد نجحت فلسفة النظام المصري في تلك المرحلة ، بدليل أن القيادة العراقية ظلت بمفردها التي أنظمت إلى الأتحاف وعزل العراق عن حضيرته العربية ، وبدا التخطيط كيف الطريق لأنقاذ العراق مما وضع فيه ، عندها أقترن الأمر بقيام أنقلاب 14 تموز/ يوليو عام 1958 م .

أعتمد البحث على مصادر منوعة يأتي مقدمتها الوثائق الغير منشورة والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية العراقية ، وقد أطلع عليها الباحث وكانت شاهد حي على التطورات في العلاقات العربية وتم التركيز على المادة التي تخص العلاقات العراقية - المصرية . كانت الوثائق العراقية عون كبير للباحث في الوصول إلى ضالته . وتأتي الرسائل والأطاريح الجامعية بالمرتبة الثانية في أهميتها ومن أبرز الأطاريح الجامعية أطروحة الدكتوراه المعنونة العراق والوحدة العربية 1939 - 1958 نوقشت الأطروحة في جامعة القاهرة وقدمت خدمة للباحث في مجال المشاريع الودوية المطروحة ،أوضحت المؤثرات التي ساهمت في دعم المشاريع الودوية أو التي تقف حائل في طريق المشروع الودوي .ومن الرسائل الجامعية الأخرى التي ساهمت في دعم البحث خطوات إلى الأمام رسالة الماجستير المعنونة العراق ومشاريع الوحدة العربية 1932- 1954 للطالب عطية دخيل عباس الطائي ، فقد تناولت المشاريع الودوية ومحاولة البعض أيضاً أن المشروع الودوي أصبح في طور المستحيل بالإضافة لما تقدم هناك عدد كبير من المصادر العربية ، والتي كانت خير عون للباحث وأتمنى أن أكون قد وفقت في أيضاح جانب مهم حول كيفية النهوض في سياسة العالم العربي الودوية ، وكيفية أستغلال موارده في تحقيق الأمل العربي .

المبحث الأول : قراءة في جذور العلاقات العراقية - المصرية

(1) تتفرد مصر بمميزات جعلتها في مقدمة الدول العربية ، منها ضخامة عددها البشري وسعت مساحتها ، وتطورها في مختلف المجالات وعمقها الحضاري ، ونتيجة لهذه المميزات أضحت تمثل قطب الرchy القادر على توجيه الأمور بين الدول العربية ، وتسعى بعض الدول العربية إلى التقارب من مصر باعتبارها صمام الأمان لكل دولة تسير في ركابها (ف.أ. لوفسكيفش، 1980، ص 119) .

فالممتنع لتأريخ مصر يدرك بأنها لم يكن لها دور فاعل في مجرى الأحداث العربية ، بسبب العزلة التي طوقت بها نفسها ، وأخذت العبارات التي تنطلق من البيت المصري بأن مصر فرعونية وليست عربية ، وهناك من حاول التجني من السياسيين المصريين من أجل الأقلال من قيمة العرب بقوله : " ... بأن العرب هم حاصل جمع صفر زائد صفر " . علماً أن العلاقة تبادلية بين عناصر القوة والضعف في الوطن العربي ، فمصر بدون العرب ضعيفة والعرب بدون مصر ضعفاء ، إلا أن الدول الطامحة في الزعامة العربية ، ومنها العراق أعتبر أنسحاب مصر من المنافسة على الزعامة العربية بداية حسنة لكي يتصدر المشهد العربي .

لم تنتعش الآمال العراقية كثيراً في هذا المجال ، لأن الموقف المصري من العرب تغيير كثيراً ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وأخذت تعنى بالشؤون العربية وبالذات في أعقاب إنشاء جامعة الدول العربية (مجلة علم الغد ، ج 11 ، 1945 ، ص ص 18 - 19) . في ضوء ذلك ستتحول جامعة الدول العربية من مكان لجمع الكلمة إلى مكان لتفريقها ، بل إلى الأستقطاب العربي ، ومن ملاحظة الدول المؤسسة للجامعة العربية أنها رسمت منذ البداية فلسفة المحاور في الجامعة ، ومن الممكن أن نحدد المحاور ؛ المحور الهاشمي على أعتبر أن كلاهما محكوم من ذات الأسرة ولابد من تنسيق سياساتهم في هذا المجال ومثله العراق والأردن . أما المحور الآخر من الممكن أن نطلق عليه المحور المصري -- السعودي وأنضمت إليه لاحقاً سوريا بسبب تطور الأحداث فيها، و لديه تنافس قديم مع الأول فالعربية السعودية تعتبر أن البيت الهاشمي ساعي للنيل من البيت السعودي ، ويعتبره غاصب حقه . أما الجانب المصري يحاول بكل جهد أن يبقى المحور الأول في أطاره الضيق وبدون توسع ، ولكن علينا أن ندرك أن المحور المصري - السعودي لم يكن على وئام ولكن جمعتهم المصالح المشتركة ، وتم عقد أجتتماع بين الطرفين في شهر كانون الثاني / يناير عام 1945 م ، في مكان قريب من ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر وجمع الأجتتماع الملك فاروق وعاهل العربية السعودية (صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي ، 1949 ، ص 328) .

إن كلا المحورين سيحاولون أقتناع أنفسهم بخطر الجانب الآخر ، وسينفذ مشروعه المناوىء له في أطار الجامعة العربية لذلك نلاحظ الملك عبدالله ملك الأردن يهاجم الجامعة العربية ، لأنها أسهمت في تقوية العلاقات العربية - المصرية ، وزادت من زعامة مصر في الوطن العربي وأعترضت طريق آماله في سوريا الكبرى (صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي ، 1949 ، ص 280) . وأندفع أكثر في هذا المجال عندما قال: " كل أمره يدرك أن الجامعة العربية لم تكن أكثر من لعبة أطفال نظمها النحاس باشا لغاياته (باتريك سيل ، 1980، ص 30)؛ (عطية دخيل عباس الطائي ، 1983 ، ص

99) " . بدأ لي في المرحلة الأولى أن الكلام عن الجامعة العربية فيه الكثير من المبالغة وينم عن الأضرار التي لحقت بالمهاجرين بعد قيام الجامعة ولكن في المرحلة اللاحقة ، أعترفت بأن الجامعة العربية مؤسسة خيالية لم تقدم فائدة ملموسة للعرب باستثناء الكلام المبهرج .

حاولت القيادة العراقية ان لاتبدي تدمرها الواضح من قيام الجامعة بل سعى إلى تحسن العلاقات العراقية - المصرية ، وتمثل ذلك عندما قدم الجانب العراقي إلى مصر مقترح يرؤو فيه إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من مفوضية إلى سفارة ، وكما جاء ذلك في مذكرة وزارة الخارجية العراقية " ... كان لتطور الأحداث الأخيرة التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية ، إثر واضح في الدبلوماسية والعلاقات بين الدول الامر الذي أدى كثيراً إلى اعادة النظر في وسائل تسيير وإدارة علاقاتها ومواردها الخارجية ، ومن الطبيعي أن العراق لابد كان ساعياً للأخذ بالأساليب الحديثة في الدبلوماسية وفي اختيار أقوم الطرق ، فيما تقدم ذكره اقترح رفع درجة مفوضيتنا في القاهرة إلى سفارة " (وخ ، ملف رقم ت/1484 / 1484 / 200) .

أن الاندفاع من الجانب العراقي لم يقابل بنفس الدرجة من الجانب المصري بل رفض المقترح ، ويعد مؤشر أن الجانب المصري لم يكن مندفع في تطوير العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين (وخ ، ملف رقم ت/1484 / 1484 / 200) .

أن بيان حسن النية التي تظاهر بها الجانب العراقي أو الجانب المصري لا يكشف الوجه الحقيقي للعلاقة بين الطرفين ، إلا أن الأزمات التي يمرون بها ومقدار مساعدة أحدهما للآخر تكشف ذلك ك ففي الأحداث التي شهدتها مصر في صراعها مع السلطات البريطانية عام 1946م ، عندها وقفت الحكومة العراقية موقف الألبالي وكان المطلوب منها موقفاً أكثر حزمياً إلا أن أقصى ما قامت به الحكومة العراقية ، جاء على لسان وزير خارجيتها الدكتور فاضل الجمالي عندما قال : " ... ان العراق يؤيد مصر في جميع مطالبها وان قضية مصر هي قضية العراق بعينها . " (جهاد مجيد محي الدين ، 1980 ، ص 237) . أما في إطار الحرب الفلسطينية والمشاركة فيها فقد شارك العراق ومصر ، إلا أن مشاركاتهم فيها طغت خلافاتها وإثرت على نتائج المعارك لذلك ساهمت الحزازات بينهما دوراً متميزاً وراح أحدهما يواجه طعناته للآخر ، ولكن على حساب القضية الفلسطينية مع الفئاعة التامة إن كلا الطرفين لم تكن لديه النية ولا القدرة الكاملة على تحرير الأراضي الفلسطينية ، ناهيك عن الوضع الدولي العام وخضوع كلا الطرفين ن وسياساتهما موجهة أو متأثرة بقوى أخرى دولية ، وأدرك بعض الضباط إن هذه العملية وصفت الحرب من قبل ضابط عراقي فقال : " ... إن الجيش ذهب إلى فلسطين إلا أنه لم يقم بواجبه بصورة دقيقة ، وأن الرحلة إلى فلسطين كانت عبارة عن تدريب ولكن بعتاد حقيقي " (محسن هادي الرفيعي ، 1988) ؛ وهناك أشارات بان القيادة العراقية ساهمت في الحرب ولم تكن في خطتها تحرير الأرض الفلسطينية ، بل النيل من الجيوش العربية المساهمة في الحرب وبالذات الجيش المصري ، ومصادق ما ذهبنا إليه عندما حوصر الجيش المصري في منطقة الفالوجة وجمدت الأوامر الصادرة للجيش العراقي في فك الحصار عن الجيش المصري في منطقة الفالوجة تحت شعار ماكو أوامر في ظل وزارة حمدي الباجه جي (26 حزيران / يونيو عام 1948 م - 6 كانون الثاني / يناير عام 1949 م) (عبد الرزاق الحسني ، 1978 ، ص 135) ؛ (صلاح الدين إسماعيل الشبخلي ، 1980 ، ص 6) .

أن موقف القيادة العراقية آثار موجة من الانتقادات وجهت للحكومة العراقية وحدثت أزمة بين البلدين وقد رد نوري السعيد على تلك الانتقادات بقوله : " ... يجب على الدول العربية أن تتعاون لإنجاز قضية فلسطين والوحدة العربية ، وليس على العراق وحده أن يضمن الآراء والإ تكون دكتاتورية من العراق على الدول العربية ونحن بعيدين كل البعد عن ذلك .." (ممدوح الروسان ، 1979 ، ص 20) . عد البعض موقف القيادة العراقية سلبى من القضية الفلسطينية ، إلا أننا لايمكن أن ننسى رف الطائرات نوع الفيوري التي بعثتها الحكومة العراقية إلى جبهات القتال ولكن بطيارين مصريين (وخ ، ملفه رقم بيروت خ / 300 /35/35) .

على الرغم من الشرح الذي احدثته مجريات الحرب الفلسطينية بين العراق ومصر ، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة المصرية من الاستئناس برأي الحكومة العراقية في المفاوضات ، التي جرت فيما يخص الهدنة بين العرب والكيان الصهيوني والمزمع عقد مفاوضاتها في رودس ، والتي سميت نسبة إلى مكان أنعقادها جزيرة رودس عندما كلفت الحكومة المصرية وزيرها المفوض في بغداد محمد ياسين والذي سلم بدوره رسالة من رئيس الحكومة المصرية إلى رئيس الوزراء العراقي وكان في حينها نوري السعيد في وزارته العاشرة ، وعقد أجمع بين الطرفين بتاريخ 18 / كانون الثاني / يناير عام 1949 م ، وبعد أن أطلع رئيس الوزراء نوري السعيد على فحوى الرسالة تجاوب معها وطلب من حامل الرسالة المصري أن يرسل برقية مستعجلة إلى القيادة المصرية يبين فيها وجهة نظر الحكومة العراقية في الأمر ، والتي تركز على ضرورة تمسك المفاوضات المصري في رودس بقرارات مجلس الأمن حرفياً إلا اذا كانت هناك أمور تجهلها الحكومة العراقية ، وعدم سحب القوات المصرية من الأماكن التي إحتلتها من قبل مقررات الأمم المتحدة (و خ - ملفه رقم خ / 982 / 982 / 50) . بدأت المفاوضات في عام 1949 م ، والتي أثمرت بتوقيع اتفاقية الهدنة بين الطرفين علماً إن المفاوضات توقفت مدة من الزمن ، بعد اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت ، إلا أنها أستتفت بعد ذلك حتى أتمت (عادل مالك ، 1974 ، ص 111) ؛ (محمد متولي ، 1974 ، ص 26) . يبدو لي إنها كانت لنصائح رئيس الوزراء نوري السعيد دوراً في نجاح المفاوضات .

أن اعتبارات السياسة الخارجية لأي دولة تعتمد على مواردها الاقتصادية وكذلك قدرة الدولة على كسب أكبر عدد ممكن من الاصدقاء في المجتمع الدولي ، وبما أن الفكرة السائدة عن مصر أنها أكثر العرب تقدماً وقدرة ولذلك أضحى دور الزعامة محصور فيها ، وعندها تيقن الساسة العراقيين ، ومن أجل الدخول في تنافس لزعامة الأمة العربية لأبد من الدخول في اتحاد مع أي دولة عربية ، وبما أن سوريا هي الأقرب للعراق اذن لابد من الدخول في اتحاد مع سوريا المجاورة (مجدد خدوري ، 1972 ، ص 286) . ويمكن ربط السعي بالاتجاه نحو سوريا بالانقلابات التي شهدتها سوريا والتي كانت تثير المسؤولين في بغداد ، وبنفس الوقت كان للموقف العراقي صدى عند الجانب المصري لأن الأخير مقتنع بأن التغييرات التي تحدث هدفها الأساسي سحب سوريا إلى حلبة الصراع من أجل خلخلة موازين القوى في المنطقة العربية لصالح جهة محددة (غانم محمد صالح عبدالله ، 1977 ، ص 244) .

في ضوء ذلك رفعت القيادة العراقية في حينها شعاراً استراتيجياً لها وسعت إلى تحقيقه مستقبلاً، يتمثل بتحقيق الوحدة مع سوريا وقد أكد الزعيم أحمد مرعي هذه الاستراتيجية بقوله: "... منذ عام 1948 م، والحكومة العراقية تسعى دائماً لضم سوريا إلى العراق عن طريق أحداث الأضطرابات أو فعاليات سياسية وصرفت مبالغ كبيرة في سبيل ذلك" (وزارة الدفاع، 1958، ص 3 (وزارة الدفاع، 1958، ص 3). وأكد ذلك محمد رفيق عارف وكان يشغل منصب رئيس أركان الجيش العراقي عندما قال: "... أستدعيت للحضور من قبل عبد الاله وكان عصبياً ومتحمساً وقال لي مافائدة الجيش ولماذا يتم إنشاء الجيش، أرسل قوات لأحتلال دير الزور فهي بالأصل عراقية" (وزارة الدفاع، 1959، ص 224). أن التطور الخطير في سوريا جاء عندما تدخل الجيش السوري في السياسة وقاد حسني الزعيم الانقلاب الأول في سوريا بتاريخ 30 آذار / مارس عام 1949 م، ضد رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس وزرائه خالد العظم، أعتبرت القيادة العراقية الانقلاب إشارة صريحة للتحرك على سوريا لكسبها إلى جانب العراق، وتم ذلك عندما أرسلت جمال بابان وزير العراق المفوض في لبنان بالذهاب إلى سوريا في شهر نيسان/ أبريل عام 1949 م، وأجراء مقابلة مع قائد الانقلاب ليسلم رسالة من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري، والهدف من ذلك السعي لتحسين العلاقات العراقية - السورية وابعاد مصر عن سوريا، إلا أن النشاط العراقي في هذا المجال لم يستمر بسبب النشاط المضاد للحكومة المصرية، وبالذات ما قام به عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية وهدفه أعاقه أي تقارب يتحقق بين العراق وسوريا، هذا الأمر دفع وزير خارجية العراق بأرسال برقية إلى مفوضية العراق في القاهرة وضح فيها للمسؤولين المصريين بأن العراق لا يسعى لإقامة وحدة مع سوريا (عباس غضبان داود، 1983، ص 2 - 6)، إلا أن القيادة المصرية لم تقتنع بما قدمته القيادة العراقية بخاصة بعد الزيارة التي قام بها نوري السعيد إلى دمشق في 16 نيسان / أبريل عام 1949 م، وأعقب ذلك أصدرت الحكومة العراقية بيان بتاريخ 17 نيسان / أبريل عام 1949 م، حذرت فيه الكيان الصهيوني من مغبة الأعتداء على الحدود السورية معلنة أستعداد العراق للدفاع عن سوريا (صلاح الدين إسماعيل الشبخلي، 1980، ص 56).

رداً على الفعالية العراقية أتجاه سوريا وصل إلى دمشق عبدالرحمن عزام في 18 نيسان / أبريل عام 1949 م، مبعوثاً من الملك فاروق والملك عبدالعزيز بن سعود والتقى بقائد الانقلاب حسني الزعيم، وفي ضوء الزيارة الأخيرة تم ترتيب لزيارة حسني الزعيم إلى القاهرة وإلى الرياض ونفذت الزيارة بتاريخ 21 شباط / فبراير عام 1949 م. أستقبل الزعيم في كلا البلدين بحفاوة بالغة وقد غيرت من قناعة الزعيم أتجاه ما عرضته القيادة العراقية عليه في الزيارة السابقة، لذلك صرح الزعيم حول الموضوع بقوله: "... أن رحلتي إلى القاهرة وإلى الرياض كانت مفاجئة غير سارة للأردن والعراق، وأعتقد قادة بغداد أنني أكاد أن أقدم إليهم تاج سوريا على طبق من فضة ولكن خابت آمالهم..." (باتريك سيل، 1980، ص 83). يبدو لي أن القيادة المصرية كانت تراقب تحركات القيادة العراقية وتعمل بالضد منها، وفعلاً أخذ الجانب السوري يميل إلى الجانب المصري والسعودي وتم الأعتراف بنظامه من قبل مصر والعربية السعودية ولبنان (صلاح الدين إسماعيل الشبخلي، 1980، ص 56).

حاولت الحكومة العراقية أن تجعل الجانب المصري يتريث في الاعتراف بالانقلاب السوري الأخير ، وأرسل نوري السعيد مزاحم الباجه جي إلى القاهرة لدفعها لسحب أعترافها بالانقلاب السوري إلا أن محاولتها لم تفلح ، بل والأكثر من ذلك ، أنها زادت من شقة الخلاف السوري -العراقي وقربت المسافة بين سوريا ومصر ، وشجعت حسني الزعيم ليقوم بزيارة ثانية إلى القاهرة والرياض بتاريخ 16 حزيران / يونيو عام 1949 م ، وصرح هناك أنه يعتمد على القاهرة والرياض من أجل العون والمساعدة مؤكداً ؛ أنه سيقم حلفاً مع مصر والعربية السعودية ولبنان وأنه يعارض بشدة قيام سوريا الكبرى ، وأندفع أكثر عندما هاجم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بقوله : "... لقد ظن نوري باشا أنه بمقدوره أرهاقي بتركيز قواته على الحدود السورية " (باتريك سيل ، 1980 ، ص ص 88 - 89) .

ظل الموقف من التطورات الداخلية السورية يؤثر على العلاقات العراقية - المصرية ، ففي الوقت الذي ساءت العلاقات العراقية - السورية بسبب تصريحات حسني الزعيم ، والتي جاءت بتأثير من الجانب المصري والسعودي يأتي الانقلاب السوري الجديد في 14 آب / أغسطس عام 1949 م ، بقيادة سامي الحناوي ، جاء الانقلاب الأخير بمثابة الصاعقة على الجانب المصري والسعودي ، حتى أن الصحف المصرية وصفت حسني الزعيم بالشهيد وأتهمت العراق بالتخطيط للانقلاب الجديد ، وأتهمت ضباط عراقيين في المساهمة بالانقلاب موضحين بالأدلة بأن سامي الحناوي على إتصال بعدد من كبار الضباط العراقيين (و خ ملفه رقم 2168 / 1366 / 8) .

إستبشرت الحكومة العراقية بالانقلاب وأعتبرته فاتحة خير على الأتحاد العراقي - السوري ، عندما أتخذ سامي الحناوي خطوات في سبيل الأتحاد مع العراق ومن أبرز تلك الخطوات ، هي عرض مسألة الوحدة مع العراق أمام الرأي العام ليتسنى التعرف على حقيقة التيارات السياسية ، وتمكن قادة الانقلاب من أستمالة الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يناهض المشاريع الوحدوية ، من أجل ضمان دعم المشروع الوحدوي المزمع عرضه (خالد صبحي أحمد الخيرو ، 1979 ، ص 234) .

تماشياً في تعزيز التعاون العراقي - السوري بعد أنقلاب الحناوي زار الأمير والوصي على العرش عبدالاله دمشق بتاريخ 5 تشرين الأول / أكتوبر عام 1949 م ، وفي الزيارة تعزز التكهن عند المراقبين على أعتبار الزيارة خطوة في طريق وحدة البلدين ، وبنفس الوقت من أجل تفويت الفرصة على المناوئين للوحدة العراقية - السورية وفي المقدمة مصر ، ولكي لا تتمكن من تعكير صفو الجو بين العراق وسوريا زار نوري السعيد القاهرة بعد عودته من لندن ، وإتصل برئيس الوزراء المصري وتم التقاهم فيما بينهم وجاء في كلمة نوري السعيد : "... أنني ابدي أستغرابي لما يثيره الأنتهازيون ويروجون له بطرق مختلفة ، وهي محض أفتراء لا تمت للحقيقة بصلة، ليس للعراق أي مشروع يدعى الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى ، أو أي مشروع آخر يريد فرضه على إحدى شقيقاته من الدول العربية المجاورة ، أن هدف العراق الوحدة الشاملة والتعاون التام الذي يتحقق بطرق مشروع لا أكره فيها " . (و خ ، ملفه رقم / 5/2113/2113) رد رئيس الوزراء المصري على كلمة نوري السعيد "... أجمعنا بفخامة السيد نوري السعيد فخرجنا متفقين على المبادئ العامة ، التي تكفل للبلاد العربية أستقلالها وتحقق للعرب وحدة الهدف " (و خ ، ملفه رقم / 5/2113/2113) .

إن الكلمات المتبادلة بين الوفد العراقي والمصري فيها الكثير من الدبلوماسية الغير واقعية ، وأن كل منهما كان يتربص بالآخر بدليل عندما خطأ العراق للاتحاد مع سوريا ، تقدمت الحكومة المصرية بمشروع سمي الضمان الجماعي العربي والذي يستند إلى نقاط أبرزها يتعهد الفرقاء المتعاقدين " ... بأن لايقف من البلاد الأجنبية موقفاً لايتفق وهذه المعاهدة ، وإذا حدث بين أحد الفرقاء ودولة أخرى أجنبية إلى حالة يترتب عليها خطر يؤدي إلى الحرب ، يتوحد حينئذ الفرقاء لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، ويوافق المتعاقدين على اعتبار الهجوم المسلح على أي منهم هجوماً مسلحاً عليهم " (و خ ملفه رقم ع/ 14 /2343 /2541 .

تلقي العراق مشروع الضمان الجماعي ووصفه نوري السعيد بأنه وجه بدون قسما ، مؤكداً أن هذا المشروع مصمم لصرف النظر عن مشروع الاتحاد العراقي - السوري (جريدة الزمان ، العدد 3771) . في خضم الصراع الدائر يأتي انقلاب آخر يطيح بسامي الحناوي ليستلم السلطة في سوريا العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول / ديسمبر عام 1949 م ، وستغيير كل الحسابات السابقة ومن الواضح أن الانقلاب جاء بالصد من توجهات مشروع الوحدة بين العراق وسوريا ، ويبدو إن القيادة العراقية قد أقتنعت لابد من التقاهم مع القيادة المصرية من أجل أنها الصراع بينهما .

وجاءت المبادرة من الجانب العراقي عندما أوفدت مزاحم الباجه جي إلى القاهرة ، والذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في وزارة علي جودت الأيوبي الثانية وذلك في 21 كانون الثاني / يناير عام 1950 م ، وعقد عدة اجتماعات مع القيادة المصرية وتمخض عن اللقاءات عقد اتفاق بينهما سمي بـ (اتفاق الكرام أو اتفاق الجنتلمان) ، وتضمن الاتفاق نقاط منها أمتناع كلا الطرفين وعلى مدى خمسة أعوام من تأريخ التوقيع ، من التدخل في شؤون سوريا الداخلية وأن يعمل كلا الطرفين متضامنين على بذل خير الوساطة ، بشكل بعيد عن مواطن التدخل في سوريا لتستقر الأحوال فيها(عبد الرزاق الحسني ، 1987، ص 136) . يبدو أن الاتفاق المذكور لم يرى النور وفسر من جانب الوصي عبدالاله ، بأنه صمم ضده بالتسيق بين الوزارة العراقية والمصرية للنيل من الوصي ، لذلك قدمت الوزارة العراقية استقالته لأتهام الوصي إليها .

فسرت جميع حركات قادة الانقلاب الأخير بأنها ضد مشاريع الوحدة ، بل أن الانقلابيين وثقوا صلتهم بالقيادة المصرية - السعودية ، وأنشئت الأشاعات بوجود اتصالات سرية بين القاهرة ودمشق ، والذي عزز تلك الشكوك الأوامر التي أصدرها الملك فاروق بأرسال قوة عسكرية إلى دمشق ، لحماية قادة الانقلاب الأمر الذي أغاض القيادة العراقية وأعتبرته تهديداً لها ، والذي كان رد فعلها كبيراً عندما أكدت القيادة العراقية من جانبها أن الجيش العراقي سيدخل سوريا حالما يدخل الجيش المصري ، إلا أن التهديدات العراقية لم تشغل القيادة السورية بالسير في الطريق الذي رسمته ، بدليل أن قائد الانقلاب أديب الشيشكلي غادر في 8 كانون الثاني / يناير عام 1950 م ، إلى القاهرة بدعوة من الملك فاروق وبنفس الوقت أعلن الشيشكلي بأن سوريا تأمل في إقامة حلف عسكري مع مصر ومن القاهرة توجه إلى الرياض ، وفي الأخير عقد الشيشكلي اتفاقاً اقتصادياً مع الحكومة السعودية حصلت سوريا بموجبه على قرض قدره 6 ملايين دولار (عبد الرزاق الحسني، 1978، ص72) .

في ضوء ما تقدم نلاحظ العلاقات العراقية - المصرية تتأثر بسرعة بالأحداث الداخلية ومعظم التأثيرات هي سلبية ، ولاسيما حول الوضع في سوريا والموقف منه لأن كل طرف لديه توجه من كل تلك التطورات ، وسوف نلاحظ أن العلاقة تتأثر حتى من التطورات الداخلية لكلا البلدين وهذا ما سنتابعه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني: حلف بغداد وإثره في العلاقات العراقية - المصرية

عند الحديث عن حلف بغداد علينا العودة إلى جذور الحلف والتي تعود إلى الاتفاقية التركية-الباكستانية والموقعة في 2 نيسان / أبريل عام 1954 م . أنتقد الرئيس جمال عبد الناصر تلك الاتفاقية وقال : " يجب أن لا تنظم أية دولة عربية لهذه الاتفاقية ، ووصفها بأنها حلف دفاعي يتجاهل مصالح الشرق الأوسط ويهدف إلى تخريب جامعة الدول العربية ، علما أن مصر قد أعلنت سياستها الخارجية والتي كانت تقوم على الثوابت التالية إقامة كتلة عربية حرة من أي تأثير خارجي ، وعقد معاهدة تربط الشعوب العربية وتأسيس كتلة عربية حرة من أي تأثير أستيعماري لحماية مصالح الشعوب ، (باتريك سيل ، 1980 ، 258) . وعندما أقترب العراق من الانضمام إلى الحلف التركي - الباكستاني أوضحت القيادة المصرية رأيها فقالت : " ... كل عربي يدرك الآن الحقيقة الساطعة وهي أن الغرب يريد جعل أرضنا تحت سيادته ، ويبقى الغرب سيد العالم . " وهنا عرض السؤال التالي ما الهدف من إعطاء الغرب امدادات عسكرية للعراق ؟ هل لتقويته كي يستطيع أن يصفى اسرائيل ؟ أو ليقود العراق للموت في الحرب العالمية الثالثة ؟ (باتريك سيل، 1980، ص260). يبدو أن الأسئلة التي عرضتها القيادة المصرية محقة تماماً ، ولكنها راديكالية جداً في عرضها وكانها ليست على أرض الواقع . أما الجانب العراقي كان أكثر واقعية والأيام القادمة أثبت واقعية الجانب العراقي ، ومع كل ذلك نستطيع القول هناك منهجان في السياسة الخارجية لكل من الجانب المصري ، والذي يؤمن بسياسة الحياد ويعتقد أنها السبيل لأنقاذ العالم العربي من سياسة المحاور . أما الجانب العراقي لا يؤمن بسياسة الحياد في عالم متصارح ، بل لا بد من التقارب مع الدول التي تمنحك طوق الحماية بأي قدر ممكن ، والقيادة العراقية تعتقد أن الخطر الأكبر يأتي من جانب الأتحاد السوفيتي ، وأن تركيا والباكستان هم على الحدود الشمالية والشرقية للعراق ، فهي بذلك تمثل خط الدفاع الأول أمام الأتحاد السوفيتي ، والعراق لا يثق بقدرة الجيوش العربية ولا بالجامعة العربية ولا بميثاق الضمان الجماعي (باتريك سيل 1980 ، ص 263) .

حاولت القيادة المصرية التحرك على القيادة العراقية من أجل الحد من توجهاتها باتجاه سياسة الأحلاف لذلك تم إرسال الصاغ صلاح سالم ، (قاسم جواد الزبيدي ، 2017 ، ص 9) وكان يرافقه محمود رياض (قاسم جواد عبد الله الزبيدي ، 2017 ، ص 128) ، وكلا الشخصيتان يوصفان بأنهما مهندسا سياسة مصر العربية وذلك في منتصف شهر آب / أغسطس عام 1954 م ، وحول هذه الزيارة قال صلاح سالم : " ... ذهبت بالطيارة من بغداد إلى الموصل ومن الموصل تابعت سيرتي بالسيارة إلى سرسنك ، وهناك أجمعت بالملك فيصل الثاني ونوري السعيد والأمير عبدالاله وكان محور الطروحات في المناقشات ، أنهم يخشون تهديد عسكري روسي مؤكدين أن حدودهم قريبة من الأتحاد السوفيتي وأنها لا تتجاوز 300 أو 400 ميل ، أما نوري السعيد يؤكد من أجل الحصول على السلاح لا بد من الانضمام إلى حلف مع الغرب " . وفي محادثات سرسنك يمكن القول إن نوري السعيد تمكن من أقتناع صلاح سالم ، بوجهة نظره حول الوحدة بين الدول العربية

عندما قال : " ... أن مصر لاتعارض أي نوع من الوحدة ، فاذا رغب شعبان أو أكثر من الأتحاد بشكل ما فإن مصر لاتمانع " ، وكذلك حاول صلاح سالم أن يعرض تهديد مبطن للقيادة العراقية في حالة الأستمرار في نهجها عندما قال : " ... أن القوميين عندكم مشابهون للقوميين عندنا ، وأنهم يريدون أستقلالاً تاماً وهم سيتأثرون حتماً بالدعاية الشيوعية ، والمشكلة في العراق هي أكتشاف الفئات القومية ، لانك اذا خسرت تقتهم خسرت المعركة " ، وهنا يلمح إلى إمكانية تحريك الضباط القوميون ضد النظام .

يبدو أن الأمير عبدالاله فهم التلميح ورد عليه بأن الأوضاع في العراق تختلف تماماً عن مصر ، مؤكداً أن الضباط في العراق موالين تماماً للعرش والأسرة الهاشمية ، موضحاً الإمتيازات التي تمنح للضباط العراقي . وبعد عودة صلاح سالم إلى القاهرة قابل جمال عبدالناصر ، لكنه وجد الأخير غير مقتنع بنتائج الزيارة . ويحق لنا القول بأن نتائج الزيارة في سرسنك كانت فاشلة وبنفس الوقت نجح نوري السعيد في دق إسفين ، الفقرة بين صلاح سالم و جمال عبدالناصر (باتريك سيل ، 1980 ، ص 264) . إلا أن السفير الأمريكي في بغداد ناقش الموضوع وقال : " إن نوري السعيد كان يتابع فقط الأتفاقيات التركية - الباكستانية المعقودة في 2 نيسان / أبريل عام 1954 م ، والأتفاق الذي عقد بين بريطانيا العظمى ومصر ، فيما يتعلق بقاعدة قناة السويس بتاريخ 27 تموز / يوليو عام 1954م ، وكذلك كان يتطلع إلى أستبدال المعاهدة العراقية - البريطانية المعقودة بتاريخ 30 حزيران / يونيو عام 1930 م . ويبدو أن القيادة المصرية كانت تدرك توجهات نوري السعيد لذلك أعلنت الخارجية المصرية ، بأن الصاغ صلاح سالم وزير الأرشاد القومي سيصل إلى بغداد بتاريخ 3 آب / أغسطس عام 1954 م ، في زيارة للعراق وتستمر لمدة 5 أيام وسيكون معه عشرون شخصاً؛ وأنهم سيزورون الملك والأمير عبدالاله في بيتهم الصيفي في سرسنك ، وقد حضر نوري السعيد المباحثات ولم يخرج من المباحثات بالشيء الكثير ، بأستثناء أن مصر تعارض الأتفاقيات التركية - الباكستانية وتحاول جاهدة أبعاد العراق عنها .

في ضوء نتائج رحلة صلاح سالم إلى بغداد ، سافر نوري السعيد إلى لندن في شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه ، ويبدو أن السبب الظاهر هو العلاج إلا أنه هناك سبب باطن ، وأمضى فيها ثلاثة أسابيع وقرر أن يتوقف في طريقه إلى لندن بالقاهرة ، وقابل جمال عبدالناصر وكانت نتائج الزيارة غير مثمرة ، إذ طلب جمال عبدالناصر أن يوضح أهدافه بصورة دقيقة عندها قال نوري السعيد : " أنني لا أعتد على العرب في الدفاع عن بلادي ، فاذا قلت لشعبي ولأصدقائي من الأجانب بأنني ساعتمد على جيوش سوريا والسعودية ولبنان للدفاع عن بلادي ، فسيقولون لي نوري أنت أحق والطريقة الوحيدة للدفاع عن بلادي هي عقد تحالف مع الغرب ؛ وختم جمال الحديث بالقول حسناً يانوري لقد أعطيتك نصيحتي وأنتك بالطبع حر في أن تفعل ما تشاء ، وأنا سنستمر في سياستنا والمستقبل سيحكم بيننا " . (باتريك سيل ، 1980 ، ص 273) وعند عودته من لندن توقف في أستانبول ليقابل عدنان مندريس وذلك بتاريخ 8 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1954 م ، ومكث فيها أحد عشر يوماً ، وفي اللقاء صرح نوري السعيد : " ... نحاول أن نجد الوسائل لنوفق سياستنا الخارجية مع بنود الميثاق التركي - الباكستاني ، ومن أبرز ما جاء في الأتفاق العراقي - التركي أن سلامة تركيا والعراق تتطلبان أنشاء تعاون مع خبراتهما ، والأتفاق على ضرورة المساعدات المتبادلة في الحقل الأقتصادي ؛ وأتفقوا أنه لتأمين السلام العالمي تحت الظروف الدولية

الراهنة فإنه من الواجب التعاون عن قرب مع الدول ، التي تدين بأهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة " . وقد عبر رئيس الوزراء التركي عن ذلك بعبارة المؤدة ، وفي الختام دعى رئيس الوزراء العراقي الرئيس التركي ليزور العراق زيارة رسمية ، (ولما رغل من ، 1956 ، ص 57) ؛ (عبد الحميد شلبي ، 2015 ، ص 200) وقد أستغل نوري السعيد الزيارة ليوجه الدعوة إلى عدنان مندريس لزيارة بغداد. (أحمد برهان الدين باش أعيان ، 2012 ، ص 297) .

حاول نوري السعيد أستغلال الزيارة ليوضح لبريطانيا العظمى وتركيا ، خطته البديلة لحلف دول الحزام الشمالي ، وقد أستقبلها بالتأييد رئيس الوزراء البريطاني (انطوني ايدن) وتقوم فكرته على أساس تقوية ميثاق الأمن الجماعي العربي ، بأدخال تركيا ومساعدة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الخطوة الأولى في فكر نوري السعيد هي أبعاد تركيا عن الحلف التركي - الباكستاني ، وأدخالها في علاقة أوثق مع الدول العربية ، مع العلم أن فكرة كسب تركيا كانت قديمة ، منذ سالمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وتم عقد المعاهدة العراقية - التركية في عام 1946 م ، وأنتقدت المعاهدة لأنها قد تتضمن اعتراف عراقي بضم تركيا للواء الإسكندرونه (باتريك سيل ، 1980 ، ص 275) .

حاولت مصر متابعة كل تحركات العراق وابتدأت بالتقارب إلى الجانب التركي ، لذلك صرح السفير المصري في أنقرة بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر: " ... لقد تم أعداد الأساس الضروري لبناء تعاون وثيق بين تركيا ومصر ، بأعتبارهما الجمهوريتين الكبيرتين في الشرق الأوسط والأدنى ، وتم الأتفاق على أبتداء المفاوضات الرسمية بهذا الخصوص في المستقبل القريب ، وكما سيكون التعاون الوثيق بين تركيا ومصر مصدر قوة للمصريين فإنه سيشكل دعماً للعالم العربي ، وأن التحالف التركي - المصري سيشكل قوة هائلة بتعداد سكاني يبلغ الخمسين مليون " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 276) . إلا أن العلاقات المصرية - التركية لم تستمر فسرعان ما ساءت علاقاتهما ، عندما أصبح واضحاً أن الهدف جر مصر إلى نظام دفاع خاضع للوصاية الغربية ؛ وفي الأخير تم أبعاد السفير التركي عن القاهرة ، إلا أن البعض يعطي أسباباً أخرى لأبعاد السفير التركي ، وهي شتم السفير للرئيس عبدالناصر شخصياً أثناء حفلة في دار الأوبرا ؛ وأعلن بعدها أن السفير شخص غير مرغوب فيه . (باتريك سيل ، 1980 ، ص 275) .

بعد تدهور العلاقات المصرية - التركية علق رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في 7 كانون الأول / ديسمبر عام 1954 م : " ... أن هؤلاء الذين يعيشون في مناطق معينة يجب أن لايقعوا فريسة الوهم بأنهم في اتحادهم فيما بينهم يستطيعون العيش بامان " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 276) . في هذه المقولة يلوح على الرئيس المصري والذي يؤكد بضرورة الأبتعاد عن سياسة المحاور ، والأتحاد فيما بين العرب بأنها قد لاتحميه وضرورة التعامل مع المجتمع العالمي .

في الأجواء المتزامنة بين تركيا ومصر زار عدنان مندريس بغداد في 6 كانون الثاني / يناير والتقى مع رئيس الوزراء نوري السعيد والسفير الأمريكي في بغداد (ولدمار غلمن) ، مؤكداً أن زيارته لبغداد ستعقبها زيارة لمصر ، وكان نوري السعيد يتمنى أن يزور الملك فيصل مصر ، في أعقاب زيارة مندريس قد القى رئيس الوزراء التركي كلمة أكد فيها أن تركيا والعراق ليس مهتمين بالتعاون فيما بينهم ، وإنما هدفهم التعاون بين الأقطار العربية ، وقد أثنت القيادة العراقية على زيارة مندريس إلى

بغداد وكرمه عندما دعي إلى مجلس الأمة العراقي ، لالقاء كلمة ويعتبر أول رجل دولة أجنبية دعاه مجلس الأمة العراقي لالقاء كلمة داخله. (ولدمار غلمن ، 2015 ، ص 69) .

لقد ترشح عن اللقاء العراقي - التركي عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين العراق وتركيا ، وحاولت القيادة العراقية أيضا الأمر بأن الاتفاقية العراقية - التركية ليس لها علاقة بالاتفاقية التركية - الباكستانية . وحاول العراق كسب مصر إلى جانبه في هذا الأمر إلا أن مصر لم تتجرب لذلك الاتفاق ، وهناك من يؤكد بأن اللقاء لم يثمر على عقد اتفاقية بين البلدين ، لأن نوري السعيد كان متردداً في الأمر ، قبل أن يمهد الطريق للاتفاق بالتنسيق مع الأقطار العربية والتحضير معها بما يتلائم وميثاق جامعة الدول العربية ؛ الأمر الذي دفع عدنان مندريس للتوسل إلى نوري السعيد بضرورة أن نضع أي شيء على الورق ، من أجل أسكات الشامتين داخل تركيا إلا أن نوري السعيد كان متردداً في الاتفاق (توفيق السويدي ، 2010 ، ص 457) .

أدركت القيادة المصرية خطورة الموقف بأن التنافس بين العراق ومصر قد يمتد إلى سوريا، و إذا أستطاعت تركيا أو العراق من سحب سوريا إلى جانبها فسوف تتبعها لبنان والأردن ، وبذلك سوف تتعزل مصر ويصبح أمامها طريق واحد فقط هو الرضوخ للأمر الواقع . أمام كل المتغيرات يتوجب على مصر حماية سوريا من الوقوع في الفخ التركي - العراقي ، وبالتالي عليها حماية سوريا بالدرجة الأساس. (باتريك سيل ، 1980 ، ص 279) .

أعتبرت القيادة المصرية أن رد الفعل السريع على توجهات القيادة العراقية الأخيرة ، هي محاولة جمع القيادات العربية إلى اجتماع في القاهرة لمناقشة تداعيات التوجهات العراقية ، في الاتفاق مع تركيا وقد جاءت الدعوة للمؤتمر من خلال مؤتمر صحفي عقده صلاح سالم عندما قال : " ... لقد أستقر رأي الحكومة المصرية على الدعوة إلى عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية ، الموقعة على ميثاق الضمان الجماعي العربي ... " (قاسم جواد عبدالله الزبيدي، 2017 ، ص 133) ، وقد وجهت الحكومة المصرية الدعوات إلى رؤساء وزارات الدول العربية المشاركة في ميثاق الدفاع المشترك ، وهدفه بحث الاتفاق العراقي - التركي ، وكان مقترح الحكومة المصرية أن يعقد المؤتمر في يوم 22 كانون الثاني / يناير عام 1955 م ، موعداً لعقد المؤتمر ومن الممكن القول أن المؤتمر سيمثل مواجهة عراقية - مصرية ، ويعتبر هذا المؤتمر الأول الذي يحضره الرئيس جمال عبدالناصر، وممثل مصر في المؤتمر محمود فوزي وزير الخارجية والأمير الاي محمود رياض محمد مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية ، والسيد علي صبري مدير مكتب رئيس الوزراء ، ومن الذين حضروا المؤتمر عن ليبيا مصطفى بن حليم رئيس الوزراء و خليل القلال السفير الليبي في القاهرة ، وممثل اليمن سيف الإسلام الحسن رئيس الوزراء و ولي العهد ، فارس الخوري و وزير الخارجية فيضي الاتاسي والسفير السوري في القاهرة الدكتور نجيب الارمنازي عن سوريا ، وسامي الصلح رئيس الوزراء و وزير الخارجية الفريد نقاش القائم بأعمال السفارة اللبنانية في القاهرة عن لبنان ، وتوفيق أبو الهدى و وزير الخارجية وليد صلاح والسفير الأردني في القاهرة عوني عبدالاله عن الأردن ، والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الوزراء والقائم بالأعمال السعودي في القاهرة جواد زكريا عن المملكة العربية السعودية ، أما العراق فقد أعتذر نوري السعيد بحجة المرض بعد أن أحس بأن المؤتمر موجه ضده ؛ وبعد الحاح الأطراف العربية على ضرورة حضور

الجانب العراقي ، عندها كلف نوري السعيد فاضل الجمالي ممثل رئيس الوزراء ، والشيخ برهان الدين باشا أعيان نائب وزير الخارجية والسيد خليل إبراهيم مدير الأذاعة والتوجيه والسفير العراقي في القاهرة نجيب الراوي ، بالحضور للمؤتمر وفعلاً حضر الوفد العراقي متأخراً بتاريخ 26 كانون الثاني / يناير عام 1955 م ، وكان الجانب المصري المنضم للمؤتمر يعتقد أن التأييد لمصر سيكون مطلق ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للأمال أن لم نقل صدمت الجانب المصري ، ونلاحظ المواقف مثلاً الموقف السوري فقد أكد على عدم الزام سوريا بأي حلف أجنبي ، وبنفس الوقت لم يدين نوري السعيد باعتباره حر فيما يفعل ببلاده ، ولا يجوز أن يعامل العراق كفريق متهم.(أحمد برهان الدين باشا أعيان ، 2012 ، ص 301) ؛ (باتريك سيل ، 1980 ، ص 283) .

حاول الجانب السوري المشارك في المؤتمر أن يمارس الموقف التوفيقى ، ولا يندفع لا باتجاه الجانب العراقي ولا للجانب المصري وحاول أن يكون موقفه مقبول للطرفين ، إلا أن هذا الموقف لم يحضى بقبول من الجانب المصري ، وحاول الضغط على الجانب السوري حتى وصل به الأمر الحديث مع الجانب السوري بكل وضوح ، عندما قال لهم لا بد أن توضحوا موقفكم بكل وضوح و وصل به الأمر بتوجيه السؤال إلى الممثل السوري في المؤتمر ، وكان ينص على هل توافقون التوقيع على تصريح ينص : " ... نحن الحكومات العربية نرفض كل ارتباط بالأحلاف الأجنبية " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 284) . لم يتوانى الجانب السوري من بيان موقفه الرفض لهذا الطلب ، من جانب الحكومة المصرية وقد تماشى مع الموقف السوري الجانب اللبناني ، مع أنه لم يعلن موقفه صراحة إلا أنه يميل إلى الموقف السوري ، أما الموقف الأردني والسعودي كانوا سائرين مع الموقف المصري ، وأزاء هذه التطورات السلبية داخل الأجيتماعات حاول الجانب العراقي أن يبدي رأيه ، بأنه لم يأت هنا لكي يستمع إلى كلمات الاتهام وتوجه له كلمات فيها نوع من الأهانة مما دفع بالأخريين التدخل لتهداة الوضع الداخلي (قاسم جياى عبد الله الزبيدي، 2017 ، ص 134) . يبدو لي أن نتائج المؤتمر بدأت واضحة في ضوء الأنتقسام العربي ، ومع ذلك حاول أعضاء المؤتمر تأخير إصدار قرار فشل المؤتمر ، عندما قرر أعضاء المؤتمر إرسال لجنة رباعية تزور بغداد بتاريخ 30 كانون الثاني / يناير عام 1955م ، وتضم اللجنة رئيس الوفد اللبناني ورئيس الوفد الأردني ووزير خارجيته ، والصاغ صلاح سالم ومن تشكيل اللجنة بانها قادمة وهي تحمل برنامج الضغط على الجانب العراقي .

زارت اللجنة نوري السعيد في بيته وحاول صلاح سالم أن يكون هو البادىء في الحديث ، و أوضح وجهة نظر الحكومة المصرية وموقفها من سياسة الأحلاف ولم تصل إلى نتيجة ، وفي هذا المجال يذكر صلاح سالم في المساء وعندما كنت في مقري زارني عدد من كبار الساسة العراقيين ، من أمثال توفيق السويدي وآخرين وجاءوا منفردين وكل واحد تحدث ضد نوري السعيد وجنونه بالأحلاف ؛ ويبدو لي هناك احتمالين لهذا الحديث أما هو من بنات أفكار صلاح سالم أو أن توفيق السويدي تعمد أفعالها في مذكراته (توفيق السويدي ، 2010 ، ص 464) ؛ (باتريك سيل ، 1980 ، ص 285) . حاول الصاغ صلاح سالم أيضاً مهمات اللجنة ، ولكن عندما أستدعاه نوري السعيد إلى بيته وجمع له السياسيين السابقين ، من

رؤساء الوزارات وبعضهم ممن زاروا سابقاً صلاح سالم ، وكأنه لديه علم بذلك وقال لي لقد جمعت السياسيين وأريد منك أن تسمع سياستنا منهم ، وردد كل منهم كلمات نوري السعيد ذاتها (قاسم جواد عبد الله الزبيدي، 2017 ، ص 134) .

يبدو لي أن نوري السعيد حاول إرسال رسالة مزدوجة واحدة إلى صلاح سالم ، بأن كل حركة من السياسيين مرصودة من قبلنا، وبنفس الوقت أن جبهتنا السياسية الرسمية موحدة وأخر وصية وجهها نوري السعيد إلى صلاح سالم عند توديعه : " ... أرجو أن تخبر جمال أنني لست جندياً في جيشه و أنني لن أطيع أوامره . " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 285) . بهذه الكلمات نستطيع القول لقد أنفض عقد المؤتمر في 6 شباط / فبراير عام 1955 م ، دون أن يصدر منه أي شيء سوى أنقسام الجبهة العربية . إلا أن هناك من يشير أن صلاح سالم عقد بتاريخ السابع من شهر شباط / فبراير عام 1955 م ، مؤتمراً صحفياً ، أوضح فيه أن المؤتمر فاشل ولم يحقق أي نتيجة وسبب الفشل لعدم قدرة الأقطار العربية في التعبير عن وجهة نظر موحدة (قاسم جواد عبد الله الزبيدي ، 2017، ص1935) ، يبدو أن ما عرضه الباحث من بعض المصادر إلا أنها لم تذكر من المصادر القريبة من الحدث ، والأمر الآخر كيف يصرح صلاح سالم بنتيجة المؤتمر .

بعد الأفتراق بين الجانبين العراقي والمصري أصبح الجانب العراقي متهيأاً للتقارب جداً مع الجانب التركي ، وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى بغداد في يوم 23 شباط / فبراير عام 1955 م ، أي بعد حوالي أسبوعين من أنتهاء أعمال مؤتمر القاهرة وفي اليوم التالي وقع عدنان مندريس ونوري السعيد الميثاق العراقي - التركي ، والذي سيصبح مستقبلاً الحجر الأساس لميثاق بغداد ، وقد شجبت الحكومة المصرية ذلك الأتفاق وأصدرت بياناً بذلك جاء فيه " ... أننا نأسف أن نذيع أن بلاغاً صدر في بغداد ، جاء فيه أن تحالفاً بين تركيا والعراق سيبرم الليلة ، وهكذا فأن نوري السعيد قد رفض القرار الأجماعي للشعب العربي وينظم إلى حلف الأتراك .. " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 292) .

إن التطور الأيجابي في العلاقات العراقية - التركية دفع القيادة المصرية للقيام برد فعل ضد التوجهات العراقية ، عندما قام صلاح سالم بزيارة إلى دمشق بتاريخ 26 شباط / فبراير عام 1955 م ، أجرى خلالها مفاوضات مع الحكومة السورية ، وعندها صرح صلاح سالم : " ... مادامت العراق قد وقعت حلفاً مع تركيا فأن ميثاق الأمن الجماعي العربي لم يعد له وجود ، وأقترح بدلاً عنه اتحاداً فيدرالياً بقيادة عسكرية موحدة وسياسة خارجية موحدة ، وأستدعى للأضمام إليه جميع الدول العربية ما عدا العراق . " (باتريك سيل ، 1980 ، ص 293). إلا أن المقترحات التي عرضها صلاح سالم قوبلت بالشك من قبل البعض ، والذي زاد الطين بلة أن الكيان الصهيوني قام بتاريخ 28 شباط / فبراير عام 1955 م ، بهجوم على قطاع غزة وأستخدمت فيه مختلف أنواع الأسلحة ، والحقت خسائر مادية وبشرية بالجانب المصري ، وهنا هوجم صلاح سالم من قبل أعضاء حزب الشعب المواليين للعراق ، بقولهم جئت لتساعد سوريا للدفاع عن نفسها ربما من الأفضل أن تنتظر في أمر الدفاع عن نفسك (باتريك سيل ، 1980 ، ص 293) : يبدو لي أن صلاح سالم وضع في موقف لا يحسد عليه ، وبنفس الوقت أضع ملاحظة على ماذهب إليه السيد قاسم جواد في رسالته حول الموضوع عندما يقول بأن صلاح سالم وقع الأتفاق مع الجانب السوري ، إلا أن الأتفاق الذي يقصده السيد قاسم هو أتفاق آذار/ مارس عام 1955م ، والملاحظة الثانية التي أسجلها أن صلاح سالم في مباحثاته في دمشق لم يشير إلى ذلك .

أن وضع اللبنة الأولى لمشروع ميثاق بغداد يمثل اللبنة الأخيرة في تطور العلاقة السلبية ، بين العراق ومصر وظلت القيادة المصرية تهاجم الحكومة العراقية على مواقفها ، وأصبح قمتها مشرع ميثاق بغداد .

الخاتمة

حاول الكثير ممن بحثوا في القضايا القومية الوصول إلى النقطة الأساسية والتمثلة في تحقيق الوحدة العربية ، وعندما وجدوا أن هذا الأمر صعب التحقق ، حاولوا تنمية العلاقات العربية - العربية مجتمعة مرة ومجزأة مرة أخرى ؛ وكانت النتيجة صعوبة الوصول إلى الغاية المنشودة . وفي هذا البحث المعنون إثر حلف بغداد في العلاقات العراقية - المصرية هو محاولة لفهم العلاقات العربية - العربية ، والتي من الصعوبة الوصول إلى نقاط تقارب بينهما ، وأن نقاط الأفتراق أكثر بل متجددة ، وكلما يعتقد الوصول إلى نقطة النهاية ، وتمت تصفية الأجواء بين الأقطار العربية ، تبرز مشاكل جدية ، توصل إلى حالة من الأفتتاع التام ، بأن وحدة العرب ضرب من المستحيل ، وأن منظرو الوحدة كانوا خياليين في طروحاتهم ، وكل من كتب في هذا المجال هو من وحي الخيال لا يمكن تحقيقه . وأطلاق حملة لتصحيح بعض المفاهيم ، التي غرست في أذهاننا بأننا أمة واحدة ، وأن قوى الأستعمار فرقنا ، وسيأتي اليوم الذي نتحد أمام الخطر المشترك وفي الأخير واجهنا أخطار كثيرة ، إلا أنها لم تحفز فينا الخط الوحدوي بل ساهمت في تكريس مفهوم الأنفصال .

هوامش البحث

- (1) ف .أ. لوفسكيفش ، عبدالناصر ومعركة الأستقلال الأقتصادي ، ترجمة سلوى أبو سعدة ، واصل بحر ، ط 1 ، دار الحكمة (بغداد، 1980) ، ص 119 .
- (2) جامعة الدول العربية هي منظمة اقليمية عربية ولدت بتوجيه بريطاني ففي 24 شباط/فبراير عام 1943 م، صدر تصريح انطوني ايدن والتمثل بعطف بريطانيا العظمى على أمانى العرب في الأتحاد ، وحاول ايدن الأجابة على سؤال في مجلس العموم البريطاني حول الموضوع بقوله " أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الأقتصادية والثقافية والسياسية . عقد المؤتمر التحضيري للدول العربية في الإسكندرية براسه مصطفى النحاس للمدة من 25 أيلول/سبتمبر _ 10 تشرين الأول / أكتوبر عام 1944 م ، ووقع على البروتوكول الأول كل من الوفد المصري والسوري واللبناني والأردني والعراقي ، ونص على أنشاء جامعة الدول العربية وتم صياغة ميثاق الجامعة بتاريخ 22 آذار/مارس عام 1945 م ، وبذلك دخل منافس حقيقي للعراق في زعامة الدول العربية . للمزيد ينظر: و. خ ، ملف رقم ش / 1017 / 710 / 14 ، جامعة الدول العربية ، صندوق 1 عربية ؛ جامعة الدول العربية ، مجلة علم الغد ، ج 11 ، (القاهرة ، 1945) ، ص ص 18 - 19 .
- (3) صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي ، الشرق الأوسط في مهب الريح " دراسات استراتيجية " ، ط 1 ، (القاهرة ، 1949) ، ص 328 .

- (4) عرض مشروع سوريا الكبرى من قبل الملك عبدالله بن الحسين في مرحلة الأربعينات من القرن العشرين ، وهدفه تكوين كتلة تشمل العراق وسوريا والأردن . للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص 280 .
- (5) باتريك سيل ، الصراع على سوريا " دراسة للسياسة العربية " ، ط1، (بيروت ، 1980) ، ص 30 ؛ عطية دخيل عباس الطائي ، العراق ومشاريع الوحدة العربية 1932- 1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد ، 1983) ، ص 99 .
- (6) وخ ، ملف رقم ت/1484 / 1484 / 200 موضوع رفع المفوضيات العراقية إلى سفارة بتاريخ 17 نيسان / أبريل عام 1949م ، صندوق 1 مراسم .
- (7) المصدر نفسه .
- (8) جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية 1941- 1958 ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة سلسلة 146 ، (بغداد ، 1980) ، ص 237 .
- (9) محسن هادي الرفيعي ، مقابلات شخصية مع الباحث ، (بغداد ، 1988) .
- (10) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، (بيروت ، 1978) ، ص 135 ؛ صلاح الدين إسماعيل الشبخلي ، العلاقات العراقية المصرية 1952- 1961 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية (بغداد ، 1980) ، ص 6.
- (11) ممدوح الروسان ، العراق وقضايا المشرق العربي 1941 - 1958 ، ط1 ، (بيروت ، 1979) ص 20 .
- (12) وخ ، ملف رقم بيروت خ / 35/35 / 300 برقية واردة من القاهرة رقم 1 بتاريخ 2 كانون الثاني / يناير عام 1949م .
- (13) و خ - ملف رقم خ/ 982 / 982 / 50 محاضر مقابلات مع وزير مصر المفوض في بغداد .
- (14) عادل مالك ، من رودس إلى جنيف " الصراع العربي الاسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله " ، تحليل محمود رياض ، (، 1974) ، ص 111 ؛ محمد متولي ، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل ، (القاهرة ، 1974) ، ص 26 .
- (15) مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، ط1، (بيروت ، 1972) ، ص 286 .
- (16) غانم محمد صالح عبدالله ، العراق والوحدة العربية 1939 - 1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة ، 1977) ، ص 244 .
- (17) وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية الأولى " المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة للمتهمين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم " ، ج1 ، (بغداد ، 1958) ، ص 3 .
- (18) وزارة الدفاع ، المصدر السابق ، ج2 ، (بغداد ، 1959) ، ص 224 .
- (19) عباس غضبان داود ، العراق وسوريا دراسة تاريخية لموقف العراق من التطورات السياسية في سوريا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة البصرة ، 1983) ، ص 2 - 6 .

- (20) صلاح الدين إسماعيل الشبخلي ، المصدر السابق ، ص 53 .
- (21) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 83 .
- (22) صلاح الدين إسماعيل الشبخلي ، المصدر السابق ، ص 56 .
- (23) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص ص 88-89 .
- (24) و خ ملفه رقم 2168 / 1366 / 8/ موضوع الانقلاب العسكري الثاني في سوريا بقيادة سامي الحناوي ، مذكرة من المفوضية الملكية العراقية في مصر رقم 393/ 2 / 1 بتاريخ 16 آب / أغسطس عام 1949 م .
- (25) خالد صبحي أحمد الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين 1945-1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، (جامعة بغداد ، 1979) ، ص 234 .
- (26) و خ ، ملفه رقم / 5/2113/2113 رقم القيد 108 ، سفر فخامة رئيس الوزراء إلى لندن عام 1949 م ، صندوق 7 سياسية.
- (27) المصدر نفسه .
- (28) و خ ملفه رقم ع/ 2541 / 2343 / 14 ، مشروع الضمان الجماعي لسنة 1949 م ، صندوق 5 عربية .
- (29) جريدة الزمان ، العدد 3771 ، في 8 / 3 / 1950 .
- (30) عبد الرزاق الحسني ، المصدر لسابق ، ص 136 .
- (31) عباس غضبان داود ، المصدر السابق ، ص 72 .
- (32) باتريك سيل ، المصدر السابق ، 258 .
- (33) المصدر نفسه ، ص 260 .
- (34) المصدر نفسه ، ص 263 .
- (35) الصاغ صلاح الدين مصطفى سالم : ولد الصاغ في 25 أيلول / سبتمبر عام 1920 م ، في السودان وكان والده يعمل موظفاً هناك ، تتلمذ في الكتاتيب وينتمي إلى عائلة كريمة متدينة تعود إلى أصول قوقازية ، إذ نزحت وهاجرت إلى مصر من منطقة القوقاز ، وأنقسمت العائلة بعد وصولها إلى مصر إلى قسمين القسم الأول سكن في منطقة الصعيد ، وأعتمدت على إقامة مشروع صناعي كمورد أساسي . أما فرع الأسرة الثاني أستقر في القاهرة معتمداً على الوظيفة ، فدخل الجد الأكبر لصلاح الجيش وخدم في السودان . أستقر والده في القاهرة بحي الحلمية الجديدة ، وعاش صلاح الدين ضمن أسرة متكونة من ثمانية أشقاء أربعة ذكور وأربعة أناث . للمزيد من التفاصيل ينظر: قاسم جواد عبدالله الزبيدي ، صلاح سالم ودوره العسكري والسياسي في مصر 1920-1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة القادسية ، 2017) ، ص 9 .
- (36) لم تذكر كثير من المصادر التي تناولت الموضوع بأن من رافقه في هذه الجولة محمود رياض ، بل أن الأخير نفسه لم يذكر ذلك في مذكراته . للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 128 .
- (37) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 264 .

- (38) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 273.
- (39) ولدما رغلن ، عراق نوري السعيد " انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954- 1958 " ، ط 1 ، (بغداد ، 1956) ، ص 57 ؛ عبد الحميد شلبي ، حلف بغداد في الوثائق المصرية ، ج 1 ، (القاهرة ، 2015) ، ص 200.
- (40) أحمد برهان الدين باشا أعيان ، برهان الدين باشا أعيان " حياته وعصره 1915- 1975 " ، ط 1 ، (بيروت ، 2012) ، ص 297.
- (41) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 275 .
- (42) المصدر نفسه ، 276.
- (43) المصدر نفسه ، 275.
- (44) المصدر نفسه ، 276.
- (45) ولدما رغلن ، المصدر السابق ، ص 69 .
- (46) توفيق السويدي ، مذكراتي " نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية " ، ط 2 ، (بيروت ، 2010) ص 457.
- (47) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 279.
- (48) قاسم جواد عبدالله الزبيدي، المصدر السابق ، ص 133 .
- (49) أحمد برهان الدين باشا أعيان ، المصدر السابق ، ص 301 ؛ باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 283 .
- (50) المصدر نفسه ، 284.
- (51) قاسم جواد عبد الله الزبيدي، المصدر السابق ص 134 .
- (52) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص 464 ؛ باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 285 .
- (53) قاسم جواد عبد الله الزبيدي، المصدر السابق ، ص 134 .
- (54) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 285 .
- (55) قاسم جواد عبدالله الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 135.
- (56) باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص 292.
- (57) المصدر نفسه ، ص 293.
- (58) المصدر نفسه ، ص 293.
- __ قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق الغير منشورة

(أ) الوثائق المحفوظة في وزارة الخارجية العراقية

- (1) و. خ ، ملفه رقم ش/1017/ 710 /14 /جامعة الدول العربية ، صندوق 1 عربية .
- (2) و.خ ملفه رقم ت/1484/ 200/1484 ، موضوع رفع المفوضيات العراقية إلى قنصلية ، بتاريخ 17 نيسان /أبريل عام 1949 م ، صندوق 1 مراسم .
- (3) و.خ ، ملفه رقم خ/35/35/310 ، برقية واردة من القاهرة رقم 1 بتاريخ 1/3 /1949 م .
و. خ ، ملفه رقم ح/982/ 50/982 ، محاضر مقابلات .
- (4) و.خ ، ملفه رقم 8/1366/ 2168 ، موضوع الأنتقال العسكري الثاني في سوريا بقيادة سامي الحناوي ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية في مصر رقم 1/2/393 .
- (5) و.خ ، ملفه رقم 14/2343 /2541 ، مشروع الضمان الجماعي ، صندوق 5 عربية .

(ب) الوثائق المنشورة

- (1) عبدالحميد شلبي ، حلف بغداد في الوثائق المصرية ، (القاهرة ، 2015) .
- (2) وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية الأولى ، المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة للمتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم ، ج1 ، (بغداد ، 1958) .

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية

- (1) خالد صبحي أحمد الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين 1945- 1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، (جامعة بغداد ، 1979) .
- (2) صلاح الدين إسماعيل الشبخلي ، العلاقات العراقية المصرية 1952- 1961 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، (بغداد ، 1980) .
- (3) عباس غضبان داود ، العراق وسوريا " دراسة تاريخية لموقف العراق من التطورات السياسية في سوريا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة البصرة ، 1983) .
- (4) عطية دخيل عباس الطائي ، العراق ومشاريع الوحدة العربية 1932 - 1954 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة بغداد ، 1983) .
- (5) غانم محمد صالح عبدالله ، العراق والوحدة العربية 1939 -1958 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة ، 1977) .

(6) سقاسم جواد عبدالله الزبيدي ، صلاح سالم ودوره العسكري والسياسي في مصر 1920- 1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة القادسية ، 2017) .

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة

- (1) أحمد برهان باش أعيان ، برهان الدين باش أعيان حياته وعصره 1915- 1975 ، (بيروت ، 2012) .
- (2) باتريك سيل ، الصراع على سوريا " دراسة في العلاقات العربية " ، (بيروت ، 1980) .
- (3) توفيق السويدي ، مذكراتي " نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية " ، ط2، (بيروت ، 2010) .
- (4) جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية 1941-1958 ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، سلسلة 146 ، (بغداد ، 1980) .
- (5) صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي ، الشرق الأوسط في مهب الريح "دراسات استراتيجية " ، ط 1 ، (القاهرة ، 1949) .
- (6) عادل مالك ، من رودس إلى جنيف والصراع العربي الاسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله ، تحليل محمود رياض ، (بيروت ، 1974) .
- (7) عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج 8 ، (بيروت ، 1978) .
- (8) ف. أ. لوفسكيفش ، عبدالناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ، ترجمة سلوى أبو سعدة ، واصل بحر ، ط 1 ، دار الحكمة ، (بغداد ، 1980) .
- (9) محمد متولي ، أتحافية رودس بين العرب واسرائيل ، (القاهرة ، 1974) .
- (10) مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، ط1، (بيروت، 1972).
- (11) ممدوح الروسان ، العراق وقضايا المشرق العربي 1941- 1958 ، ط1، (بيروت ، 1979).
- (12) ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد " انطباعاتي عن نوري السعيد بين 1954-1958 " ، ط1، (بغداد ، 1956)

رابعاً : المجلات والصحف العربية

- (1) جريدة الزمان ، العدد 3771 ، 8/3/ 1950 .
- (2) مجلة عالم الغد / ج 11 / 1945 .